قضايا التنمية والبحث العلمي الجامعي
من خلال تفعيـــل الدراسات العليا

بقلم: الدكتور محمد خزار

مدير جامعة العقيد الحاج لخضر ـ باتنة

ملخص البحث:

إن مفهوم البحث العلمي وتحقيق مجتمع المعرفة، يجب أن ينطلق مـــن بناء نظام ديمقراطي عصري تكون فيه المدرسة كوحدة قاعدية في النظـــــام التربوي.

والعلم يجب أن يُأخذ لا من حيث هو منتج للمعارف والأطـــــر بـــل باعتباره كنه وجودنا وباعتباره محرك إرادتنا من أجل الوصول إلى القوة.

وإن الجامعة من خلال اعتمادها البحـــــث العلمـــي وذلـــك بتفعيـــل الدراسات العليا الهدف من ذلك انخراط الجامعة في المستقبل، لأن الجامعـــــة هي قاطرة المجتمع، وهي بالإضافة إلى كونها مكانا للثقافة والدراســـة، لـــها مسؤوليات ورسالة تتعلق بالإسهام في مناقشة القضايا المصيريــــة المتعلقـــة بتصور المجتمع وصيرورته في جميع مجالاته بما فيها التنمية ومـــن هنـــا تصبح مهام الجامعة تتجلى في تقديم العلم والقيام بالبحث العلمـــــي وتكويـــن الإطارات والمساهمة في نشر المعرفة والثقافة، وكذلك تفتحها على المحيـــط الاقتصادي والاجتماعي لدفع عجلة التنمية وذلك باعتمـــاد وســـائل الإنتـــاج الحديثة سواء في البحث العلمي أو الإدارة أو في أي إنتاج آخر، وإنّ علينـــا

عصرنة التعليم ليتفق مع المرحلة الجديدة، وذلك من خلال إدخال اختصاصات جديدة على الجامعة تتفق مع ما هو مطلوب وطنيا ودوليا، ويأتي هذا عن طريق الدراسات العليا التي تعطي فرصة لتكوين الباحث الجيد يتمتع بمهارة الاستقصاء والتحليل والتركيب والاستنتاج.

نص البحث:

إنَّ البحث في قضايا التنمية والبحث الجامعي، والتركيز على العنصر الأساسي لذلك ألا وهو البحث العلمي والتخصص في الدراسات العليا، يتطلب إلقاء نظرة متأنية على تأسيس الجامعة وما رافقه من علاقات وارتباطات اقتصادية واجتماعية، وما أثّر عليه من قرارات سياسية، ومقاصد معينة تدور في محيط الدولة ومنطلقاتها الأساسية ورؤيتها الاقتصادية والاجتماعية، لنصل فيما بعد إلى ما يجب أن تكون عليه الجامعة في أخذها للدور الإيجابي في العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أولا: أساس فكرة تكوين الجامعة وما واجهته

نشأت الجامعة في بلدان المغرب العربي الكبير، نشأة متشابهة فيما بينها، وظهر القاسم المشترك لعناصر تكوينها واحدا، لأن ما عاناه بلد من

معاناة وظلم استعماري، عانته بقية الدول، وبذلك عاشت كلها ظروفا واحدة متقاربة.

وعلى الرغم من إنشاء الجامعات في هذه البلدان بقرارات وطنية، الأمر الذي يعني أن تكون المنطلقات الأساسية لها، والأهداف المسطرة لتنفيذها تعني أن تتوافق مع أيديولوجية كل بلد من البلدان والنهج الاقتصادي الذي تعتمد عليه. ومع ذلك فإن الجامعة بحدّ ذاتها ليست إلا امتدادا لموروث سابق، فقد ضمت إلى جانب ما اعتمدته من أفكار وقيم ومرتكزات ومبادئ وطنية، ميراث الدولة التي كانت تستعمر هذه الدولة أو تلك، لأن ما عاشته الجامعة في أثناء فترة الاحتلال، وسارت فيه على أسس متعددة تخدم المصالح الاستعمارية، وما كان من أهداف تقدمها سوى تخريج كوادر مختلفة في مظاهرها، متوحدة في مضامينها، ألا وهي كوادر الإداريين والموظفين في دوائر الدولة.

وفي بداية نشوء الجامعة لم ترتبط ارتباطا وثيقا بمعاناة المجتمع ومتطلباته الآنية المرحلية والمستقبلية في إصلاح المجتمع من كل النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إن من المفروض أن تسهم الجامعة إسهاما إيجابيا وفعالا في خدمة المجتمع وإصلاحه وتطويره، وخاصة ما يتعلق بالشؤون المستقبلية ولكنها حقيقة لم تقم بدورها كما يرجى منها، فما السبب في ذلك؟

قامت الجامعة بموجب قرار سياسي وطني محض لم يرتكز على مشروع معرفي ونقاش ثقافي وعلمي لمفهوم الجامعة ودورها الفعلي في عملية التنمية الوطنية والاجتماعية والاقتصادية في مرحلة ما بعد الاستعمار.

فلو أقيم القرار على دراسة علمية، وتخطيط أكاديمي لحقق أهدافه فيما ترنو إليه الجامعة من مقاصد متنوعة تتوخى الوصول إليها، وخاصة في تخريج كوادر وإطارات متخصصة تقوم بفعاليات علمية لا تقتصر على ما كان في الموروث السابق بل في تخريج أطر علمية في مختلف العلوم التطبيقية والدقيقة، وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمهنية من أجل تطور المجتمع وتقدمه.

ورأت الدولة لكي تكون أيديولوجيتها محققة في هذا المجال تكفلت بتنظيم الجامعة وتمويلها بما تحتاج إليه من نفقات تقدمها كل سنة على شكل ميزانية تغطي مختلف الاحتياجات والمطالب، على أن يقوم المسيرون في الجامعة بالتنفيذ وفق الخطة المرسومة، ومع كل هذا وذاك لم تصل الجامعة إلى مستوى التقدم الذي وصلت إليه الجامعة في الدول المتقدمة.

لقد كان الهدف الأول في منطلقات الجامعة أن ترتبط ارتباطا وثيقا بالخطاب السياسي للدولة، وبذلك أصبحت مرفقا مهما من مرافق الدولة

بمختلف مكوناتها وبذلك عاشت الجامعة التقلبات الاجتماعية التـــي شـــهدتها الساحة، وما جرى فيها من نقاش فكري على ضوء الصراعـــات السياســـية الكائنة. ومن ذلك على سبيل المثال مســـألة تعريـــب العلـــوم الاجتماعيـــة والإنسانية في البداية، لتنطلق بعدها إلى تعريـــــب مختلـــف الاختصاصـــات العلمية الأخرى ولكن القضية ما زالت ما بين مد وجزر.

عرف التعليم العالي بسبب تعدد مشارب واتجاهات الهيئات المسؤولة عن تسيير مؤسسات تكوين الأطر الجامعية اضطرابا أو على الأقل اختـــلالا في البنية والغاية وهذا ما كان له أكبر الأثر في تبذيـــــر المـــوارد البشـــرية والمالية، وتفتيت نظام التعليم العـــالي والبحـــث العلمـــي، لأن المخططيـــن والمسيرين -آنذاك- لم يعملوا على فتح نوافذ وجسور بين هذه الأنظمة، مما أدى إلى تعميق أزمة التعليم العالي وتهميشها باعتبارها مشتلا للفكر، مـــع أن القوانين المرعية في كل الدول المغاربية تنص على أن تكون الجامعة وطنية تؤدي دورها في تطور المجتمع وتقدمه علميا وتكنولوجيا استجابة لمطـــالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومنذ السبعينات شرعت أكثر الدول المغاربيـــة بإنشـــاء عـــدد مـــن الجامعات في مختلف ولايات الوطن. لاستيعاب أفواج الطلبة الذين يلتحقـــون

بالجامعات، نظرا للانفجار السكاني الذي ظهرت علائمه في تلك العشرية من القرن الماضي.

وفي الوقت الذي لم تكن الدولة قادرة ماديا واقتصاديا وبشـــريا –أي من الكفاءات العلمية الوطنية– على التكفل بهذا الموج المتزايد من الطلبـــة. ولكن الهدف من ذلك تحقيق التعميم من منظور كمي في الأساس. ومن جهـة أخرى فإن عشرية الثمانينات بدأت أزمة المديونية تظهر بوضوح، لذا لابـــد من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلة الاقتصادية، ولكن البرنـــامج لم يمس خريجي، الجامعات، ونوعية تكوينهم الأمر الذي أدى إلـــى انعـزال الجامعة عن المحيط الاجتماعي.

ومع ذلك فإن الدافع الرئيسي لافتتاح الجامعات وتزايد أعدادهـــا لـم يكن التخلص من الازدحام الطلابي في جامعة أو اثنتين فحسب، وإنما لتعميق ظاهرة التسيس الطلابي فهل قدم هذا العمل حلا للأزمـــــة؟ وهـل اتجـهت الجامعة في برامجها نحو المحيط؟

لم يقف الأمر عند هذا الحد، ولكنه أفرز مطالب أخرى واحتجاجـــات متتالية منها :

- المزيد من الخدمات الجامعية وتحسينها.

- الاعتراف بحق التعبير عن الرأي العام الطلابي من خلال تشكيل المنظمات الطلابية.
- التزايد على الطلبات التي تتعلق بالتأسيس والتجهيز، والكوادر المتخصصة من الأساتذة والفنيين.
- تخفيض حصة الطلبة الموفدين إلى الخارج من الميزانية العامة للتعليم العالي.
- تراجع عدد الطلبة الممنوحين إلى الدراسة في الخارج.
- تقليص كمية المنح الدراسية وتقنينها.
- تطبيق نظام تقادم البكالوريا، فلا يدخل الجامعة إلا من حصل عليها في نفس السنة.
- افتتاح جامعة التكوين المتواصل ليتابع الموظفون دراستهم الجامعية.

إذن :

مقابل هذه الواجهة من الإفرازات فإن آثارها حدّت من أداء الجامعة لوظائفها المنوطة بها وخاصة تلك التي ترتبط ارتباطا مباشرا بتقدم المعرفة

ونشرها عن طريق البحث العلمي بصورة خاصة. والتي تبني جسور التعاون العلمي والثقافي الدولي.في الوقت الذي عرفت فيه الجامعات الأخرى في الدول المتقدمة تحولات عالمية عرفها التعليم العالي في تلك البلدان.

ولا ريب فإن من بين عوامل التنمية، الموارد المالية، والموارد المعرفية. وأخيرا احتلت الموارد المعرفية مركز الصدارة في عملية التنمية. لأنها أهم مقومات الثروة والقوة، ومصدر السلطة القوية ذات النفوذ للدولة القوية.

من أجل ذلك فتحت مجالات واسعة لدراسة هذه الأزمة، ولإصلاح التعليم العالي بالتشاور والتوافق فيما بين المسؤولين عن التعليم العالي والحكومة. ودراسة عدد من المشاريع التي تهم الجامعة وتقدمها، وفي مقدمة ذلك إصلاح نظام التعليم العالي بحيث يبدأ من الأسس الأولية في المنظومة التربوية للمدارس الأساسية والثانوية حتى يتم التوافق فيما بين المنظومة التربوية وأهداف التعليم العالي.

وإلى جانب ذلك مفهوم البحث العلمي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وقد ظهرت ثمار هذه المحاولات في إصدار قرارات متعددة متنوعة هادفة تجلت في إبراز وحدات البحث والمخابر

العلمية للوجود، لتقدم للمجتمع العديد من النتائج التي بدأت تؤتي أكلها منذ بداية هذا القرن.

طبعا : فإن الجامعة كميدان فسيح للعلم والدراسة والثقافة والتكوين للجميع، لا تقتصر في مهماتها على ذلك، وإنما هي رسالة إنسانية تتحمل مسؤوليات جسيمة في مناقشة القضايا الكبرى المصيرية التي تتعلق بتصور المجتمع وصيرورته، تجاه ما يجري في العالم من تحولات وتطورات عالمية.

وهذا الوضع الوطني والدولي يتطلب مزيدا من العناية والاهتمام للقيام بالبحث العلمي، وتكوين الإطارات اللازمة لنشر المعرفة والثقافة من جهة، ولتصدير الكفاءات اللازمة لسوق الشغل في المجتمع.

لقد حددت القرارات والتعليمات الوزارية الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر مهام الأساتذة الباحثين، سواء من كان منهم على مستوى الماجستير أو الدكتوراه، أو الباحثين في المخابر ووحدات البحث العلمي، إلا أن تقدم البحث العلمي رهين بتحديثه أسسا ومضمونا وأهداف من أجل خدمة التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر على وجه الخصوص. وهذا الأمر يقتضي أن يزداد الاهتمام

بالدراسات العليا. من أجل افتتاح تخصصات مطلوبة على الصعيدين الوطني والعالمي. لذا يجب علينا الارتقاء بالدراسات العليا وتفعيلها بما يفيد المجتمع من جهة، وسوق العمل من جهة أخرى. وهذا يرتكز على تحديث وسائل البحث وأساليبه، والتي نوجزها في الموضوع الآتي.

ثانيا : أسس وعناصر ووسائل البحث العلمي

إن ارتقاء البحث العلمي في الجامعة منوط بأمور متعددة تتجلى في العناصر الآتية:

العنصر الأول : شخصية الباحث :

يرتبط نجاح البحث العلمي ارتباطا وثيقا بالخصائص والسمات التي يجب أن تتوفر في الباحث، منها :

- القدرة على البحث، والمهارة على الاستقصاء والتحليل والتركيب والاستنتاج.
- القدرة على الغوص في أعماق الموضوع المدروس، حتى يشبعه تمحيصا وتوضيحا.
- القدرة على التوصل إلى نتائج وتوصيات ومقترحات مفيدة للمجتمع بصورة عامة.

- التفوق في السلوك والأخلاق والموضوعية والحكمة في تصرفاته مع الآخرين، بعيدا كل البعد عن النزعات الأنانية، والعنصرية، والسياسية حتى لا تشوه الحقائق فقد اتصف علماؤنا بالحياد والأمانة والتجرد من الأنانيات.
- التواضع، مع الاصرار للوصول إلى نتائج مجدية ورضية الباحث عتاده الصبر، وغايته الوصول إلى الحقيقة ولذا يتجاوز المعوقات ويتغلب على المصاعب وإن الدراسات العليا تصقل الأخلاق العلمية لا تنشئها.

العنصر الثاني : موضوع البحث :

مما لا ريب فيه، فإن لموضوع البحث أكبر الأثر في تقدم عملية التنمية وتطورها ولذا فإن البحث العلمي ليس مجرد ترف فكري، ولا متعة شخصية لبعض الهوايات، وإنما هو مجال من مجالات المعرفة ظهرت على شكل مشكلة تحتاج إلى بحث علمي لإيجاد الحلول الناجعة المفيدة للمجتمع في الأمور العملية والحيوية، على أساس الجدية والموضوعية والمصلحة الاجتماعية، بحيث يكون الموضوع بعيدا عن النزعات القبلية أو العنصرية أو الحزبية أو المذهبية الضيقة.

وهذا لا يعني عزل العلم عن السياسة وموضوعاتها، أو التخلي عن سياسة علمية واضحة، وإنما ينبغي وضع سياسة علمية واضحة، خاصة في الدراسات العليا التي تهتم بالدراسات السياسية المعمقة والجادة الهادفة لمصلحة الأمة والوطن. وهذه الدراسات ليست حكرا على زيد من الناس، ولا خاصة بمعتنق فكر سياسي معين بل هي مجال واسع وخصب لكل باحث تحققت فيه صفات الباحث العلمي القادر على الجدة والابتكار.

العنصر الثالث : منهج الدراسة المعتمد في البحث :

لكي يسهم البحث في تطوير المعرفة، بات على الباحث أن يتعمق في معرفة مناهج البحث العلمي في المادة التي يقوم بدراستها، وإلا بقي البحث في حيز الدراسة النظرية البحتة. لذا فإن دراسة مناهج البحث المختلفة ضرورة ملحة من ضرورات البحث العلمي النافع، وبذلك يتحصن الباحث من الانزلاق في الأهواء والنزعات السلبية.

العنصر الرابع : قدرة المشرف على التوجيه، وجديته في العمل :

لا يكفي توفر الإمكانيات المادية والعلمية والتكنولوجية وبسط الوسائل الحديثة أمام الباحث للوصول بالبحث إلى الأهداف المتوخاة من البحث، وتحقيق الأهمية والجدوى المرسومة للبحث، وإنما يتطلب تحقيق كل

ذلك وجود مشرف على البحث والباحث تتوفر فيه القـــدرة علـــى التوجيـــه والإرشاد، يهتم بالبحث فيشبعه قراءة وتفهما ومراجعة حتى يتمكن من إبـــداء إرشاداته وتوصياته واقتراحاته.أو فكر أو مذهب معين أو لمجـــرد علاقـــات أسرية أو اجتماعية.. كل ذلك على حساب العلم.

وإذا قلنا بضرورة اتصاف البـــاحث بـــالقدرات العقليـــة والفكريـــة والإبداعية إلى جانب السمات والمزايا الخلقية، فهذه الصفات ينبغي أن تتوفر في المشرف من باب أولى.

ومن الوصايا التي نقدمها للمشرفين على البحوث العلمية أن يشـــرف على موضوعات مهمة جديرة بالبحث، لما تؤول إليه من نتائج نافعة للوطـــن والمجتمع ولهذا يجب:

- الحرص على إتقان البحث، وعلى قيمته العلمية، وضـــرورة نفعه للأمة.
- مساعدة الباحث الجاد وتشجيعه وتدعيمه.
- عدم التهاون في مقتضيات البحث فيما يتعلق بالاعتماد علـــى مناهج البحث التي تخدم الموضوع، والمصادر والمراجع التـــي تزيد من توثيق البحث أو زيادة فعالياته.

وأن لا يبخل على الباحث في تقديم ثمار المعرفة التي اكتسبها حتى يستفيد الباحث منها.

وأن تكون الثقة كاملة بين المشرف والباحث.

العنصر الخامس : إعطاء البحث متطلباته لتحقيق أهدافه :

وحتى يعطي البحث النتائج المرجوة، ينبغي أن نعطيه حقه من البحث والدراسة، ومطالبه من الإنفاق المادي، والتفرغ للبحث، بكل جدية وموضوعية بحيث تكون الغاية تحقيق الأهداف. وتحقق الجدوى والأهمية التي رآها الباحث من جراء دراسته للبحث. إذ ليست القضية سعيا لاختصار الجهد والوقت والمال، أبدا، لأن ذلك لا يفيد، إذ لابد من إعطاء البحث حقه من البحث العميق حتى النضج الصحيح وفي وقته.

العنصر السادس : التوافق بين قدرات الباحث، وموضوع البحث :

إن الهدف من التعلم، الوصول إلى المزيد من المعرفة، فالعلم للعلم. ولكن الحقيقة شيء آخر فإن العلم اليوم إنما هو للحياة، للسمو بالمجتمع في مجالات وميادين التنمية المختلفة.

ولذا بات الأمر يتطلب تحقيق شيئين اثنين:

أولهما : قدرة الباحث على الدراسة المعمقة للبحث من جميع الوجوه التي يتطلبها البحث مضمونا وسلوكا وهدفا.

والثاني : النظر في الفائدة العلمية والعملية التي يقدمها للمجتمع.

من أجل ذلك لابد من التوجيه العلمي والعملي، التقني والتطبيقي للبحوث العلمية التي يقدمها طلاب الدراسات العليا في الماجستير والدكتوراه. بحيث لا تقتصر فائدتها على الباحث لغاية معينة، وإنما يتعدى ذلك للمنفعة العامة وخاصة في مجالات التنمية بكل مضامينها وأبعادها.

العنصر السابع: المواءمة بين التعليم العالي وحاجات المجتمع:

وهذا العنصر تهتم به الدولة، وفي المقدمة المركز المتخصص بالدراسات الإستراتيجية الشاملة بالتعاون مع المجلس العلمي للجامعة وجميع مخابر البحث.

العنصر الثامن: التلاؤم بين أهداف الجامعة ومتطلبات المجتمع:

يعتبر هذا العنصر من العناصر الهامة لتحديث البحث العلمي وقدرته على تلبية حاجات المجتمع وسوق العمل، ولم يكن التوصل إلى إنجاز ذلك بالأمر الهين لأنه يحتاج إلى أن تتبناه الدولة مستعينة بمجالسها المختصة، الاقتصادية، والتخطيط الاجتماعي بالتعاون مع الجامعة ووزارة التعليم

العالي، ووزارة التربية، والمؤسسات العلمية والتكنولوجية العالمية، بناء على دراسات معمقة وخطط علمية هادفة بعيدة كل البعد عن الارتجال والظروف الآنية مستعينين بالتقنيات الحديثة لمواكبة الحداثة التي يتميز بها هذا العصر، معتمدين على الدراسات العليا في الجامعة لأنها قمة المعرفة وقاطرة المجتمع التي تؤدي العديد من الوظائف الاجتماعية.

ويجب ألا ينظر إلى البحث العلمي كنوع من الرفاهية لإشباع رغبات الباحثين بل هو ضرورة، وإن جميع الدول المتقدمة نالت هذا الاسم بسبب اهتمامها بالبحث العلمي في شتى المجالات وفروع المعرفة، واستحوذت على ممن رأت فيهم القدرة على البحث العلمي والإسهام في هذا المجال.

ويجب أن نؤمن إيمانا عميقا بأن البحث العلمي جزء مهم وضرورة في حياة الأستاذ الجامعي ولا يجوز أن يتجزأ أبدا عن نشاطاته الأخرى من التدريس وخلافه.

ويجب أن أنبه أن البحث العلمي تطور مقرون بتفعيل الدراسات العليا بعد توفير مجموعة من الشروط كالمناخ الملائم الذي يهيئ للكثيرين الإبداع والعطاء.

المــــراجـــــع

1- فيليب سالم: تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي، مركز الدراسات العربية –بيروت 1985-

2- جون يكنسون: العلم والمستغلون في البحث العلمي في المجتمع الحديث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب –الكويت 1987-

3- رياض قاسم: مسؤولية المجتمع العلمي العربي، المستقبل العربي 1995-

4- لبيب السباعي: التعليم والجامعات، الأهرام الاقتصادي – القاهرة 1994-

5- نبيه عاقل: البحث العلمي في الوطن العربي، شؤون عربية –القاهرة 1992.

6- سلمان رشيد سلمان: الاتجاهات العلمية العالمية الحديثة والبحث العلمي العربي، شؤون عربية –القاهرة 1994-.

7- محمود أبو زيد إبراهيم: المناهج الدراسية تخطيطها وتطويرها، دار المعرفة الاسكندرية 1994-.